ألّا يتحقق اذا لم يحصل الديمقراطي العربي على المقعد الثاني، وحصلت عليه تسومت أو المفدال، أو حتى هتحياه التي خرجت من الكنيست بفارق ٠,٠٣ بالمئة فقط. ورغم ان الديمقراطي العربي مهدّد بأن يفقد مقعداً اذا تقرّر اعادة الانتخابات في قرية «عارورا» التي ينظر القضاء في شكوى بحدوث تزوير فيها لصالح عبدالوهاب دراوشة[٧]، سيذهب هذا المقعد الى حزب العمل، وبالتالي سيستمر الوضع لصالحه.

ولا بدّ من إيضاح، ان مشاركة شاس في حكومة رابين، بل واحتمال انضمام يهدوت هتوراه وحتى تسومت اليها، لا يعني تفتيت المعسكر «اليميني ـ الديني»، وانما يعبّر عن أحد خصائصه، وهي استعداد بعض أطرافه للمرونة الائتلافية في حالة التفوّق النسبي للمعسكر الآخر. لكنه يظل مفضلاً للائتلاف مع الليكود، وخاصة مع تزايد اتجاه الاحزاب الدينية عموماً نحو اليمين، وهو ما سنعود اليه عند تحليل مستقبل النظام الحزبي الاسرائيلي.

ولنلق نظرة، الآن، على حدود التغيّر في اتجاهات التصويت، للتدليل على الافتراض الذي نقدّمه، هنا، وهو ان التفوّق الذي حققه حزب العمل لا يرجع الى تغيّر ملموس في هذه الاتجاهات، بقدر ما يعود الى حصوله على أكبر قدر من أصوات الناخبين الجدد. ومعنى ذلك، ان الهجرة الكثيفة التي نجح الليكود في تحقيقها من الاتحاد السوفياتي السابق كانت أهم عوامل خسارته في الانتخابات؛ فبدونها ما كان الفارق بينه وبين حزب العمل ليصل الى ما بلغه، على الرغم من تحوّل قطاع محدود من ناخبي الليكود الى العمل، ويبدو أنه القطاع الاكثر فقراً من اليهود الشرقيين غير المتديّنين في «مدن التطوير» التي تضاءل اهتمام حكومة الليكود بها لصالح المستوطنات. وهنا، يظهر تأثير حملة العمل التي نسجت علاقة وثيقة بين قضية التسوية والمشكلة الاقتصادية والعلاقة مع الولايات المتحدة الاميركية. وقد نجح قادة العمل في «الهستدروت» وعلى رأسهم سكرتيره العام، يسرائيل كيسار، في جذب قطاع من عمّال الليكود، ومنهم ٤٥ رئيساً للجان عمالية في بعض المصانع. وقد قال أحدهم ويدعى آيشر روزين، بوضوح: «ان ما يدفعني الى التصويت لصالح العمل هو الكارثة الاقتصادية التي لا يشعر الليكود بوطأتها علينا، إضافة الى ما فعلوه مع دافيد ليفي. أنا عضو في الليكود وأؤمن بأرض ـ اسرائيل، لكن [اسحق] شامير لا يفهم معنى الكارثة الاقتصادية»[٨]. ومعنى ذلك، ان الصراع داخل الليكود أسهم، كذلك، في تحوّل قطاع من ناخبيه الشرقيين الى العمل، وقطاع آخر الى شاس. لكن هذا التحوّل لم يكن العامل الحاسم، لأن الذين تحوّلوا من الليكود الى العمل، هم، غالباً، الجزء الاقل من ناخبي الليكود الذين لم يؤيدوه هذه المرة. والأرجح، ان قطاعاً يُعتد به منهم لم يذهب للانتخابات، علماً بأن نسبة المشاركة العامة تراجعت الى حوالى ٢,٣ بالمئة بالمقارنة مع العام ١٩٨٨. والمؤكد، ان جزءاً من الذين لم يشاركوا، هذه المرة، هم من ناخبي الليكود الذين ضاقوا به. كما يعتقد بعض قادة يهدوت هتوراه، ان قطاعاً من ناخبيهم لم يذهب للتصويت في الانتخابات. فقد اتهم صموئيل هالبرت هذا القطاع باللامبالاة تجاه التحذير من احتمال تشكيل ائتلاف يساري من دون الاحزاب الدينية. لكنه لام نفسه، أيضاً، بقوله: «كنا نقول ذلك قبل كل انتخابات. وهذه المرة لم يصدقنا البعض. لقد كان الامر أشبه بالصراخ من الذئب»[٩]. لكن، في الوقت نفسه، تحوّل قطاع محدود من الناخبين المتديّنين الى العمل، وخاصة من مؤيدي حزب ميمياد الديني السابق الذي كان لديه حوالى ١٧ ألف مؤيد تنافس عليه، بالاساس، العمل والمفدال، لأن ميمياد كان حزباً دينياً صهيونياً من نوعية المفدال، وليس من المتديّنين الورعين «الحاريديم». والثابت، ان بعض نشطائه السابقين، أعلن تأييده للعمل، مثل يهودا بن ـ مئير وحاييم ريبيل وافيزير رافيتسكي وابراهام نوريل، بعد أن بعث رابين برسالة الى حاخامهم يهودا أميتال، أكد فيها ان العمل سيسعى الى دعم التعليم الديني الصهيوني[١٠].